

النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية

محمد ولد دده (*)

أستاذ مساعد في جامعة نواكشوط - موريتانيا.

تمثل شرعية النظام السياسي أحد أهم مقومات الدولة واستمراريتها، فالدولة التي ينبثق نظامها السياسي وفق الأطر المتوافق عليها محلياً، تكون أكثر استقراراً من غيرها، والعكس صحيح. غير أنه، وإن كانت المعايير العامة للشرعية تتشابه في الدول التي تنتهج النظام السياسي نفسه، إلا أن لكل دولة ومجتمع خصوصياتهما المنبثقة عن الموروث الثقافي والاجتماعي لهما. فموريتانيا مثلاً، وإن كانت تعتبر من الدول التي اختارت الديمقراطية النيابية، إلا أن ذلك جاء في إطار نظم انتخابية طبعها الأطر التقليدية بتصورها لما يجب أن يكون عليه الحكم كمحاخصة تعيد عن طريق صناديق الاقتراع توزيع امتيازات السلطة. من هنا يمكن القول إن مفهوم الشرعية كإطار توافقي لتشكيل النظم السياسية، قد انحرف ليصبح مجرد آلية محاخصة، لكنها فاعلة ومؤثرة بشكل كبير في استقرار واستمرارية النظام السياسي، وبالتالي فإن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال يتعلق بالكيفية التي يمكن بها معرفة حقيقة النظام السياسي بشكل مطابق للواقع وصحيح.

سنعتمد في إجابتنا عن هذا الإشكال على نظرية آن روبير جاك تورغو القائمة على أساس أن «التاريخ يسير في خط متصل لا تنقطع حلقاته»^(١)، حيث يتطلب فهم ظاهرة شرعية السلطة، بحسب هذه النظرية، دراسة التطور التاريخي للنظم السياسية، ولكن عن طريق كرونولوجيا تحليلية أكثر منها تقليدية، تستقرئ أكثر مما تصف، حيث يستدعي الموقف فهماً دقيقاً ومفصلاً لمختلف مراحل تطور النظام السياسي لمعرفة إلى أي حد ساهم في إيصال البلد إلى هذا الانسداد. ومن أجل ذلك، فسنعتمد على معيارين يمثلان، بحسب رأي غالبية علماء السياسة والاجتماع، وكذلك المحللين الاستراتيجيين، أهم مقاييس الشرعية في فلسفة السلطة، إذ تزداد بتراجعهما، والعكس صحيح، وهما شخصانية السلطة، وفردانيتهما.

mdedda@yahoo.fr.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر: حسين مؤنس، الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، عالم المعرفة: ١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٢٥٢.

أولاً: تماهي السلطة مع شخص الزعيم في الممارسة السياسية الموريتانية

في مسرحيته كاليغولا، يحاول كامو أن ينظر لتوجه جديد في النقد السياسي، وذلك من خلال إبراز الخصائص الأساسية لمفهوم قديم متجدد هو «شخصنة السلطة»، حيث استطاع هذا الفيلسوف الوجودي بعثيته الساخرة أن يعيد تفسير هذه الظاهرة، وبمضمون بسيط، هو أنها ذوبان شخصية الدولة داخل شخص الزعيم، بحيث تصبح إرادة هذا الأخير هي المحددة لسلوك السلطة.

دعونا لا نذهب بعيداً في المجال النظري، ولنركز على معيار تحديد سلوك السلطة ضمن هذا النوع من النظم، ومدى حضوره في الممارسة السياسية الموريتانية، ولننطلق في ذلك من تعريف ماكس فيبر للممارسة السياسية التي اعتبرها «أسلوب السيطرة الذي يجمع بين مراقبة القهر ومنظومة محددة للشرعية»^(٢).

كما هو معروف، فإن ممارسة السيطرة والتحكم في أدوات القهر التابعة للدولة المركزية لم تترسخ في موريتانيا، ولم تلاقِ بعض القبول إلا بعد الاستقلال، وذلك لأسباب يضيق المجال هنا عن ذكرها. ولذلك، فقد قسمنا تجوُّزاً النظم السياسية التي تعاقبت على البلد منذ ذلك التاريخ إلى اليوم إلى ثلاثة أنواع: نظام مدني، ونظام عسكري، ونظام شبه عسكري. ولنبدأ بالنظام المدني.

١ - النظام المدني

يمكن التمثيل لهذه الحقبة بنظام الرئيس المؤسس المختار ولد داداه، وتمثل فترة حكمه واحدة من أكثر الفترات خطورة وتعقيداً، لحداثة عهد الموريتانية بالتعاطي مع السلطة المركزية أولاً، ولما ستمثله الفترة كمدرسة لتعليم المواطنين قنوات الفعل السياسي، وممارسة السلطة ثانياً. فكيف مورست السيطرة في تلك الفترة؟

لقد شكَّلت قرارات مؤتمر حزب الشعب في آذار/مارس ١٩٦٣، وخاصة المتعلقة منها بسيطرة الحزب على الدولة، تحولاً جذرياً في فلسفة الحكم وتدبير الشأن العام، فانطلاقاً من هذا التاريخ بدأت الأمور تسير في اتجاه تركيز السلطة في يد المكتب السياسي للحزب، وأمينه العام رئيس الدولة، وذلك ضمن نسق توافقي يجعل من اللجان الحزبية الآلية الوحيدة للانتخاب، غير أنه - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - جاء هذا الانتخاب وفق النموذج الموريتاني، الذي يجعل منه آلية محاصصة لإعادة توزيع امتيازات السلطة. وفي هذا الصدد اعترف السيد الرئيس المختار في مذكراته بالصعوبات التي اعترت تشكيل اللجان الحزبية، حيث كان «كل وجيه له مستوى معين من الأهمية يريد أن تكون له لجنته»^(٣).

(٢) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط ٢ (الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٦٧.

(٣) المختار ولد دده، موريتانيا على درب التحديات (نواكشوط: مطبعة كارتالا، ٢٠٠٦)، ص ٣٠٣.

بعد أن أصبح حزب الشعب الحزب الوحيد من الناحية الواقعية^(٤)، وبذلك أسس لما سيعرف لاحقاً بحقبة الحزب الواحد^(٥)، التي سيكون لها الأثر الكبير في صياغة الفكر السياسي لدى الكثير من قطاعات المجتمع، خاصة في ظلّ مبدأ «الانضباط»^(٦) الذي كان يحكم الحزب، بدل مفهوم الالتزام الذي يعتبر أقرب إلى الممارسة الديمقراطية، بدأت الإرهاصات الأولى لأزمة النظام السياسي، حيث غاب المنافس – المعارضة – بشكل كلي، بل وتجذّرت في المخيلة الشعبية صورة قاتمة لدوره السلبي في الإقصاء من المشاركة في الممارسة العامة، وتعرّز دور رجال السلطة، بإرادة النظام، أو بدونها، وذلك من خلال شبكة المصالح التي بدأ الساسة الجدد يتحرّكون ضمنها للمحافظة على امتيازاتهم السلطوية، فأصبحت المصلحة الشخصية، والضغط على مؤسسات الدولة عن طريق الوساطة والمحسوبية، سمتين ملازمتين للنفوذ السياسي داخل هيئات ومكوّنات الحزب، وهذا ما اعترف به الرئيس المختار بنفسه في مذكراته^(٧).

هكذا، وتأسيساً على ما سبق، يكون من المشروع هنا التساؤل عن جدوائية الأخذ بنظام الحزب الواحد، وكيفية مساهمته في شخصنة السلطة في موريتانيا؟

بداية، لا بد من مناقشة الدوافع التي كانت سبباً في خوض تجربة الحزب الواحد، فالكل اليوم مقتنع بأن السبب الرئيس وراء هذا القرار هو حادثة عهد الموريتانيين بالسلطة، ونقص الوعي لديهم. لكن هذه المسألة فيها نظر، ذلك أن حديثي العهد بالسلطة وناقصي الوعي، هم الأوج إلى تجربة تتعدّد فيها الرؤى، وأساليب الممارسة السياسية، فالتعاطي مع أكثر من وجهة نظر، وتقديم بدائل لممارسة السلطة، كلها عوامل ستعرّز من تكثيف الوعي السياسي لدى العامة، وتعوّدهم على اختيار قادتهم، هذا فضلاً على أن تعدد الأحزاب يجعلها تتنافس على كسب ودّهم، وهو ما يشعرهم بأن اختياراتهم لها أهمية على مستوى الفعل السياسي، وهم ليسوا مجرد أدوات في يد حزب وحيد يمارس بهم التغيير بما يتطابق وفلسفته في الحكم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السيد الرئيس المختار لم يذكر هذا الدافع في مذكراته.

إذاً، ما هو الدافع الحقيقي للأخذ بهذا النظام؟ مؤتمرو مؤتمراً ألاك التاريخي عام ١٩٦٣ وحدهم من يستطيع الإجابة عن هذا السؤال، لكن لا بأس من أن نحاول نحن هنا أن نرصد ذلك الدافع، أو تلك الدوافع.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

(٥) من أجل تكريس نظام الحزب الواحد على المستوى الدستوري، تمّ في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، تعديل المادّة التاسعة من الدستور لهذا الغرض، انظر في هذا الصدد: محمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٧٨.

(٦) ورد هذا المصطلح كمحدّد للعلاقة داخل الحزب على لسان المختار ولد داداه في الصفحة ٣١٣ من مذكراته.

(٧) انظر: ولد دده، **موريتانيا على درب التحديات**، ص ٣٢٣.

إن أول سؤال سنطرحه في هذا المجال هو: من أين استقى منظرو نظام الحزب الواحد نظريتهم؟ وهل كان جميع الموريتانيين حديثي عهد بالسلطة، وناقصي وعي؟ وإذا كانوا كذلك، فهل نظام الحزب الواحد هو العلاج الناجع لهذه المعضلة؟

إن القراءة المتأنية لتاريخ الفكر السياسي، والبحث في الشأن السياسي الموريتاني، قد يعطينا جواباً عن هذه التساؤلات، فبالرجوع إلى نظريات العقد الاجتماعي، يمكن أن نلاحظ وبدون عناء، تأثر المؤسسين لنظرية الحزب الواحد^(٨) على دافع قلة الوعي، وحادثة العهد بالسلطة، بفكر روسو حول نظام الحكم الأرستقراطي، حيث تكون السلطة بيد جمهرة من أصحاب الامتيازات^(٩)، وهو ما أدى في ما بعد إلى إحدى أهم تجليات الأزمة السياسية الموريتانية، وهي أزمة النخبة.

أما في ما يتعلق بقلة الوعي، فالموضوعية تقتضي منا الاعتراف بأن السواد الأعظم من المواطنين كانوا دون المستوى المطلوب للتعاطي مع مفهوم الدولة الحديثة، لكن ذلك، في رأينا، ليس مبرراً لمصادرة إرادتهم وفق منطق: أدخل في حزب الشعب، وإلا فلا يوجد حزب لتنضم إليه، بل كان يجب أن يترك لهم الخيار، خاصة أن تجارب العهد الطويل، أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، قدرة الناس البسطاء على التعاطي مع الفعل السياسي، وإلا فكيف استطاع عديمو الوعي هؤلاء أن يمارسوا مهامهم الحزبية في إطار حزب الشعب، وينتخبوا ويؤسسوا هيئاته، فإذا كان الجواب أنهم قاموا بذلك بتأطير من أطر الحزب، قلنا إنه كان هنالك في تلك الفترة أطر مثقفين مستعدين لتأسيس أحزاب، وتأطير المواطنين، ولكان النفع أعم. إذًا، ليست هناك مزايا خاصة يقدمها نظام الحزب الواحد جديرة بأن تجعل منه علاجاً للواقع السياسي الموريتاني إبان الاستقلال. ولنبحث الآن في مدى مساهمته في شخضنة السلطة.

إن ما نخلص إليه أعلاه، هو أن هذا النظام يمثل صورة حيّة للنظام الأرستقراطي، كما يتصوره روسو^(١٠)، وهي أرستقراطية انتخابية وفق النموذج الموريتاني، وبالتالي فإن الوصول إلى السلطة تتحكم فيه ميكانيزمات لا علاقة لها بالشرعية، كما هي متعارف عليها في النظم السياسية المقارنة. وهذا ما يجعل نظام الحكم يمارس سلطة القهر، لكن ليس وفق منظومة محددة للشرعية، فالشرعية تكون بقبول الشعب سلطة الحاكم عن طريق الانتخاب،

(٨) هنا، وللتوضيح، أريد التنبيه إلى وجود فرق بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزب المهيمن. فالأول ينتج غالباً عن فلسفة التفرد بالسلطة، وعادةً ما يقوم في الدول ذات الأنظمة الشمولية، كألمانيا الهتلرية وإيطاليا الموسولينية وإسبانيا في عهد الجنرال فرانكو. الخ، أما الحزب المهيمن فهو نتاج المنافسة الانتخابية، حيث يكتسح أحد الأحزاب نتيجة شرعية تاريخية أو أيديولوجية الساحة، ويهيمن على الحياة السياسية من خلال الانتخابات وذلك لقوة تأثيره.

(٩) انظر قريباً من هذا المعنى: جان وليام لابييار، **السلطة السياسية**، ترجمة الياس حنا الياس، ط ٢ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٧)، ص ١٣٩.

(١٠) برو، **علم الاجتماع السياسي**، ص ١٧٢ وما بعدها.

وهذا الأخير حلّ محله في ظل نظام الحزب الواحد مبدأً التزكية، وبالتالي يمكن القول إن سلطة الدولة تماهت مع سلطة المكتب السياسي للحزب، الذي يتبع في كثير من قراراته لأمينه العام، رئيس الدولة، بحكم وجوده في مركز القرار، وامتلاكه المعلومات المتعلقة بسير جميع قطاعات الدولة. ومن المعروف أن من يملك المعلومة يملك السلطة، وهكذا يمكن القول إن حقبة ما يعرف بنظام الحزب الواحد كانت بداية لشخصنة السلطة، وإن لم يكن ذلك بشكل متطرف.

٢ - النظام العسكري وشبه العسكري

لقد عرفت موريتانيا كغيرها من الدول الحديثة العهد بالاستقلال عدة انقلابات استهدفت نظام الحكم، كان أولها في العام ١٩٧٨ وأخرها - على الأقل حتى الآن - انقلاب ٢٠٠٨. لكن المهم عندنا هنا ليس الانقلابات بحدّ ذاتها، وإنما ما تؤسس له من فلسفة جديدة للحكم - إن وجدت - وممارسة للسلطة، فيقدر ما سنحاول عدم الخوض في أسباب هذه الانقلابات ودواعيها، سنحاول البحث في ما أتت به، وفي ممارساتها، لأن ما يهمنا هنا هو الجديد الذي أضافته إلى التجربة الموريتانية، فهل كانت دفعا إلى الأمام؟ أم رجوعاً إلى الوراء؟ وكيف؟

يعتبر أول ما أسس له الحكم العسكري في موريتانيا ما أسمّيه - اقتباساً عن محمد المعتصم^(١١) - المسكوت عنه في العملية السياسية، حيث أخضعت تجربة الحكم العسكري وشبه العسكري^(١٢) العمل السياسي لمجموعة من القواعد غير المدونة، أو المعلن عنها بشكل صريح، مما يجعلها مرنة، بحيث تتغير وتتبدل بتغير وتبدل رأس النظام، وهو ما قد يعني في ما يعنيه، تحكمه، أو على أقل تقدير توجيهه، العملية السياسية، وفق رؤيته لما يفترض أن يكون عليه سلوك السلطة. ويمكن إجمال هذه القواعد في ثلاث:

أ - بناء شرعية النظام الجديد على تضخيم أخطاء النظام المطاح به

وتشكّل هذه القاعدة أول المسكوت عنه ضمن العملية السياسية الموريتانية، وتم وفقها تشويه العديد من النظم التي حكمت البلاد، وتقوم على دعامتين:

الأولى هي إبراز النظام المطاح به على أنه شر مطلق، وأن النظام الجديد جاء لاستئصال هذا الشر.

والثانية هي استخدام بعض رموز ذلك النظام في هذه الدعاية، ليكون لسان الحال يقول: شهد شاهد من أهلها، لكن الخطير في هذه القاعدة ليست تطبيقاتها التي طالت

(١١) محمد المعتصم، الحياة السياسية المغربية، ١٩٦٢ - ١٩٩١ (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، ١٩٩٢).

(١٢) أقصد بـ «الحكم شبه العسكري»، تلك النظم التي بدأت عسكرية، ثم تحوّلت بعد ذلك إلى الحكم المدني، لكنها بقيت متأثرة بشكل كبير بمسلكيات الحكم العسكري.

الفترة من ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٨، وإنما خطورتها في ما تكشف عنه من خصائص الاجتماع الموريتاني. فمن خلال الاستقراء والدراسة المتأنية لتطبيقات هذه القاعدة، يمكن الخروج بنتيجتين كان لهما الأثر البالغ في سيرورة النظم السياسية الموريتانية، هما: الخوف المفرط، والطمع المفرط.

ذلك أنه بعد استبدال النظام المدني بأخر عسكري، وبعد حظر جميع الممارسات الشعبية والسياسية إلا ضمن هياكل تهذيب الجماهير^(١٣)، وجد المواطن نفسه أمام أكثر الأنظمة تعقيداً وسيطرة، فهاكل تهذيب الجماهير، وإن كان اسمها يكشف عن حقيقة نظرة النظام إلى رعاياها، كانت تمثل نظاماً استخباراتياً خطيراً ونشطاً يمد النظام بمعلومات وافية عن التوجهات السياسية للمواطنين، ليقوم بعد ذلك بتوزيع امتيازات السلطة وفق منطق العصا والجزرة، وهو ما جعل الموريتاني غير الميال بطبعه إلى معاداة السلطة، إلى الإخفاء الماكر لحقيقة توجهاته، ليسلم من عقاب السلطة، ويصيب من امتيازاتها، وهذا ما جعل الكثير من المحللين السياسيين يجدون صعوبة في تفسير سلوك المجتمع إزاء السلطة في موريتانيا.

ب - إعادة تشكيل الخارطة السياسية

بعد ترسيخ شرعيته على أنقاض النظام الذي سبقه، غالباً ما يعتمد النظام الجديد إلى محاولة إعادة ترتيب الأدوار، وخلق طبقته السياسية التي يوطد من خلالها أركان حكمه، ويعتمد في ذلك على مبدأ الولاء، والمتبع للشأن الموريتاني لا يجد كبير عناء في ملاحظة هذا السلوك.

وتمثل هذه القاعدة هي الأخرى مقوماً جوهرياً في صياغة سلوك المجتمع تجاه السلطة، بل وأكثر من ذلك ساهمت هذه القاعدة بشكل كبير في تحديد سلوك المسؤولين السياسيين والإداريين في التعاطي مع الشأن العام، كما أنها كانت سبباً مباشراً في أحد أهم تجليات الأزمة السياسية الموريتانية - أزمة النخبة - وذلك لحلولها محل الآليات التقليدية لدورية النخبة، فالنخبة في موريتانيا تتم صناعته وفق أولويات النظم في تدعيم وترسيخ سلطتها، لا وفق مبدأ الدورية القائم على أساس الحراك الاجتماعي.

وهكذا أصبح الكلام على أزمة مزمنة تصيب الطبقة السياسية فجر كل انقلاب، سبباً لتسابق بيانات التأييد والمساندة كلما تأكدت سلطة الحكام الجدد، وتوزع هذه الطبقة للعب الدور المطلوب منها في تشويه نظام كانت جزءاً منه، وإضفاء الشرعية على من انقلبوا عليه، وهذا كله وفق المنظورين اللذين أسسنا لهما في ما سبق: الخوف المفرط، والطمع المفرط.

(١٣) لمعرفة المزيد عن هياكل تهذيب الجماهير، انظر: ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، ص ١٢٥ وما بعدها.

ج - عدم الاستمرارية التنفيذية^(١٤)

تمثل الاستمرارية التنفيذية واحدة من أهم مقومات الدولة الحديثة، وعاملاً من عوامل استمرارها، إلى درجة جعلت الفكر الإرادي الحديث يتعامل معها كمدخل لقياس مدى تقدم وتخلّف الدول. غير أنه رغم ذلك، فعدم هذه الاستمرارية أصبح ضمن النظم السياسية العسكرية وشبه العسكرية في موريتانيا من القواعد المسكوت عنها، وذلك لسبب بسيط، فكيف يتابع نظام جاء لتصحيح مسار نظام يعتبره شراً مطلقاً مساره في تدبير الشأن العام؟ من هنا كان لا بد من أن يتميز النظام الجديد في تعامله مع الشأن العام بخصوصيات تكون نابعة من مشروعه السلطوي. ولذلك، فإن القطيعة مع الماضي تصبح أولوية في الفكر السلطوي الجديد، قطيعة قد تطال في ما تطال قرارات ومشاريع لا يعيها، إلا أنها من صناعة «النظام البائد»!

إذاً، وبعدما بيّنا القواعد التي أسس لها النظام العسكري وشبه العسكري في موريتانيا، يمكن القول إنه أضاف جديداً على مستوى الممارسة السياسية، ويبقى السؤال هو: كيف كانت هذه الإضافة؟ وهنا لا بأس من محاولة تتبع تأثيرها في الحياة السياسية في موريتانيا، لكي يتسنى لنا الحكم عليها.

لقد كان أبرز تأثيرات تطبيقات هذه القواعد هو تركّز الثروة والمعرفة والجاه بين أيد قليلة، إن لم نقل مجموعات تعدّ على رؤوس الأصابع من شرائح المجتمع^(١٥)، مشكلاً بذلك طبقة اقتصادية، كانت السبب في تنامي ظاهرة العزوف السياسي لدى غالبية المواطنين، إما بسبب الانشغال في تحصيل لقمة العيش، أو بسبب اليأس من إمكانية المشاركة التي أصبحت تتأسس على آلية المحاصصة القائمة على ضرورة وجود جيب داخل النظام لمنح تأشيرة الدخول. كل هذا أدى إلى تشكّل لوبيات مصالح، اتخذت من امتيازات السلطة وسيلة لتكريس سلطة النظام الذي أصبحت تربطها به علاقة مصير، وذلك وفق توافق ضمني، يضمن بموجبه رأس النظام لهذه الطبقة مصالحها، مقابل أن تشكّل إرادة هذا الأخير المحدد لسلوك السلطة. ويبقى السؤال الإشكالي في هذه الحالة: كيف يمكن تفسير شخصية السلطة عندما تصل أقصاها، إلى حدود غير متوقعة، وتتحول إلى فوضى غير خلاقة؟

(١٤) إن الاستمرارية، التي نقصد هنا، لا تعني كما قد يتوهم البعض الجمود، ولو كانت كذلك لما كانت جديرة بالنقاش، إنما نعني بالاستمرارية ضرورة وجود ثوابت للنظام السياسي تكون بمثابة المرجعية للسلطة، والمحدّد لفلسفة الحكم، وهذه الاستمرارية التي ننظر إليها هنا، تعمل على التوفيق بين الاستمرار كمظهر من مظاهر قوة وثبات المؤسسات الدستورية، والتغيير كمطلب يستمدّ شرعيته من حاجة هذه المؤسسات إلى التجديد الهادف المسؤول. انظر قريباً من هذا المعنى: شروط التوفيق بين مدة الازدباب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية (ندوة) (فاس: الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٨٥).

(١٥) حماد الله ولد السالم، «هوامش على مقال صاحب المنارة»، (منشور على موقع تقديمي).

من البدهيات المسلّم بها في مجال التحليل الاستراتيجي أن القوة هي أداة السلطة في تحقيق أهدافها، والمقصود بالقوة هنا ليس مجرد قوة القهر، بل القوة السياسية والاقتصادية، وكذلك القبول العام لسلوك وفلسفة السلطة. لذلك، فقد أجاز بعض المتخصصين في العلوم السياسية، إمكانية اللجوء إلى القوة للسيطرة على الحكم، حين اعتبروا السلطة قوة مخصصة لإدارة جماعة بشرية، شرعية أكانت أم غير شرعية، لكن هذا الاتجاه يجافيه الصواب، وينقصه التبصّر، وذلك لما يفتحه من مجال أمام الطامعين، والطامحين من أهل الشوكة، لبلوغ سدّة الحكم، ولكن يبقى الإشكال هو: هل استغلال القوة بهدف التغير يجري عليه الحكم نفسه أم لا؟، سوف نترك الجواب عن هذا الإشكال للقارئ، لإدراكنا أن هذا السؤال تتحكّم في الإجابة عنه عقلية المجيب، وخلفيته السياسية، ووسائل التأثير التي تصوغ تفكيره.

ثانياً: حدود المشاركة السياسية وفصل السلط

لا يختلف اثنان في عصرنا اليوم على أن تداول السلطة، وفصل السلط، يميزان الدول الديمقراطية من غيرها من الدول، على الأقل في ما يتعلق بشرعية النظام السياسي. وهذا ما جعل غالبية فلاسفة القانون، وأساتذة القانون الدستوري، يعتبرون النظام الذي تغيب فيه هذه المظاهر، يتصف بالفردانية أكثر منه بالديمقراطية، فالسلطة تحتاج إلى سلطة موازية لها، وقادرة على وقفها، إذا ما أرادت الانحراف، كما يرى مونتسكيو^(١٦). وسبب وجود الدولة وغايتها هو خلق الحقوق والحريات السياسية والمشاركة، كما ذهب إلى ذلك هيغل في أصول فلسفة الحق. من هنا كان الاعتقاد السائد بأنه كلما كان هناك مستوى معقول من المشاركة السياسية، والتداول على السلطة، وفصل السلط، كنا إزاء سلطة شرعية، وكلما تراجع هذا المستوى انحسرت الشرعية لنصبح أمام فردانية في السلطة، تتجسد من الناحية الواقعية من خلال وحدة السلط، والتفرد بالقرار. فما هو مستوى المشاركة السياسية، والتداول على السلطة، وفصل السلط، في الممارسة السياسية الموريتانية؟

١ - وحدة السلطة

يعتبر الإشكال الرئيسي الذي قد يواجهنا هنا، ليس تحديد مفهوم وحدة السلطة، الذي نرى أنه عكس الفصل المتوازن للسلط، بحيث تتركز السلطتان التنفيذية والتشريعية في جهة واحدة، وإنما الإشكال هو في تحديد ووصف هذا التركيز، هل هو التماهي التام بين السلطتين؟ أم هو التحكّم في العملية الانتخابية، وتوجيهها وتفصيلها لإنتاج سلطة تشريعية لا تتعدّى كونها غرفة للتصديق على إرادة السلطة التنفيذية؟

(١٦) المختار مطيع، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الرباط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٢٦.

إذا كان الجواب عن الافتراض الأول، فإن المسألة بسيطة، أما إذا كان عن الافتراض الثاني، فهنا تكمن المشكلة، ويتجلى التعقيد. فليست هناك دراسات أكاديمية – على الأقل حتى الآن – ولا وثائق رسمية يمكن اعتمادها للحكم على العملية الانتخابية الموريتانية، اللهم إلا ما يقال عن التزوير الممنهج للعمليات الانتخابية، الذي لا يصل من الناحية التوثيقية، إلى مستوى المصادر، لتبقى المسألة خاضعة للرأي، وهو ما قد تتعذر معه الموضوعية.

دعونا نبدأ بالافتراض الأول، ومن خلاله يمكن القول إن موريتانيا قد خضعت في مرحلة من مراحلها لنظم سياسية تتخذ من وحدة السلطة مبدأ للفعل السياسي، وممارسة السلطة. ويتعلق الأمر بالفترة الممتدة من ١٩٧٨ وحتى ١٩٩٢، وكذلك ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٥ وآذار/مارس ٢٠٠٧، حيث كانت اللجنة العسكرية هي الممثل الوحيد للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وهي المرجع في صياغة توجهات السلطة، والمعبّر الوحيد عن إرادة هذه الأخيرة، وهو ما يعني إعمالاً لمنهج مونتسكيو في العلاقة بين السلط، الاستبداد، أو القابلية للاستبداد، «فكل إنسان يمكنه أن يسيء استعمال السلطة، ويميل إلى التعسف فيها ما لم توقفه سلطة أخرى عند حدّه»^(١٧).

هكذا إذاً عاشت موريتانيا تجربة الحكم المطلق التي تركزت الفردانية، وتعيق تطور المؤسسات، ذلك أنه في ظل وحدة السلطة تفقد المؤسسات دورها المؤثر، وتصبح مجرد أدوات في يد السلطة، وهو ما يفقدها الشرعية، كما يغيب الرأي الآخر، وتنقرض المعارضة، إلا ما كان منها في شكل انقلاب، وهو ما يفقد النظام توازنه، واستقراره، فيلجأ إلى العنف في مواجهة خصومه، مما يزيد من درجة الاحتقان، فيكون اللجوء إلى القوة من أجل إزاحته أمراً مستساغاً، فيصبح الاحتكام إلى حق القوة هو المسيطر والموجه للعملية السياسية، وهذا له انعكاسات خطيرة على الفكر والممارسة السياسيين.

فعلى مستوى الفكر يصبح الجميع مهياً لقبول أية سلطة منبثقة عن انقلاب بدون أي اعتراض، وعلى مستوى الممارسة حتى بعد انتهاء الحكم العسكري، فإن الجميع أصبح يميل حيث مالت السلطة المالكة إلى وسائل القوة، وهو ما يعبر عنه البعض بالتقية، ونعبر عنه نحن بالخوف المفرط، والطمع المفرط.

هذا في ما يخص الافتراض الأول، أما في ما يتعلق بالافتراض الثاني، فسنحاول تجاوز إشكالية عدم توفر المصادر بتناول الموضوع بمنهج استقرائي، منطلقين في ذلك من وقائع ممارساتية، فمنذ ١٩٦٠ حتى ٢٠٠٧ لم يسقط البرلمان الموريتاني حكومة، ولم يرفض قانون تقدمت به السلطة التنفيذية. وهنا لا يخلو الأمر من افتراضين، فإما أن تكون جميع الحكومات جيدة على مستوى القبول والإنجاز، وهذا ما لا تشهد له حالة البلد الغني بموارده الطبيعية على قلة من السكان، وإما أن لا يكون البرلمان من الناحية الدستورية قادراً على

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

رفض القوانين، أو إسقاط الحكومة، وهذا مناقض لنص الدستور. إذاً، لم يبق إلا القول إن البرلمان تم تفصيله بحيث لا يقول إلا: «نعم»، وبالتالي يمكن القول إن موريتانيا لم تعرف منذ استقلالها برلماناً مستقلاً وفعالاً في ممارساته تجاه السلطة التنفيذية.

إن هذه النتيجة التي توصلنا إليها إعمالاً لقاعدة السبر والتقسيم، يمكن أن تعطينا صورة ولو مجتزأة عن النظام الانتخابي الموريتاني، الذي أضحى أداة تقوم من خلالها السلطة بإعادة ترتيب اختياراتها على مستوى تشكيل وإعادة تشكيل الخارطة السياسية. ولعل ذلك ما جعل محمد يحظيه ولد ابريد الليل يعتبر الانتخاب في موريتانيا تعييناً^(١٨).

٢ - التفرد بالسلطة

قد يكون من السهل القول إن التصرفات الأحادية في تدبير الشأن العام، والاستفادة غير المحدودة من امتيازات السلطة، هما أهم مقومات التفرد بهذه الأخيرة، حيث تعكس هذه الممارسة نوعاً من تضخم «أنا الحاكم»، الذي يعزم دون أن يستشير. ولكن الأمر الصعب هو الحكم على نظام ما بتمثل هذا المنهج، وذلك لتعدد وتشعب المظاهر الدالة على هذا السلوك، وابتكار النظم السياسية الحديثة أكثر من وسيلة لإخفاء حقيقة ممارساتها، بحيث يصبح من الصعب تتبعها ورصدها والحكم عليها، ليبقى السؤال قائماً حول الكيفية التي يمكن بها الحكم على هذه الممارسات للقول باتصاف السلطة بالفردية.

سأستعمل للإجابة عن هذا السؤال نظرية موريس دو فيرجيه في ممارسة السلطة التي ضمّنها كتابه **مدخل إلى علم السياسة**، حيث اعتبر أن لها وجهين: فهي أداة الاستقرار والأمن بالنسبة إلى المستفيدين من امتيازاتها، وهي أداة القمع والجبر بالنسبة إلى غير المستفيدين من امتيازاتها^(١٩). والذي يهمننا هنا ليس هذا الوصف للسلطة، وإنما ما يؤسس له كوسيلة لقياس مستوى التفرد بها، سواء من طرف فرد، أو فئة، حيث يمكن أن نستخلص من هذه النظرية فرضين يمكن أن يساعداننا على وضع معايير عامة تكون مرجعاً في الحكم على ممارسة السلطة في موريتانيا:

الأول هو وجود علاقة تناسبية بين مستوى المشاركة السياسية والتفرد بالسلطة، فكلما ارتفع أحدهما تراجع الآخر. وليس المقصود بالمشاركة هنا ما يقوم به المقرّبون من رأس السلطة، الذين يستغلون ما يمنحهم من امتيازات دون أن يكون لهم دور في توزيعها، وإنما نقصد به «مساهمة المواطنين في نظام الحكم، ومشاركتهم في حركية النظام السياسي وأداء وظائفه وسير آلياته»^(٢٠).

(١٨) محمد يحظيه ولد ابريد الليل، «تفادياً للعار»، الأخبار (٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، <http://www.alakhbar.info/1421-0-C-FF-.htm>.

(١٩) موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأناسي (دمشق: دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨١)، ص ١١ و ٤٥.

(٢٠) مطيع، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ص ٨٣.

والثاني هو وجود علاقة بين طبيعة الأسس المرجعية لتحديد إرادة السلطة والتفرد بها، فعندما لا يكون الأساس المرجعي لتحديد إرادة السلطة الشعب أو ممثلوه، وعندما لا تكون «ثمة قواعد تهدف إلى تقييد السلطة ببعض الحدود والأشكال، التي هي بمثابة ضمانات تحول دون طغيان الإرادة الفردية للحاكم»^(٢١)، نكون بصدد سلطة فردية، ذلك أن ركائز النظام الديمقراطي هي: «الشعب الذي تتحكم إرادته في سلوك الحاكمين»^(٢٢)، وترسخ مفهوم سلطة المؤسسات^(٢٣) التي تحول دون الاستبداد بالسلطة.

إذاً، وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول بوجود معيارين لقياس مستوى فردية السلطة، هما: مدى مساهمة المواطنين في العملية السياسية – كل حسب مقدرته ومؤهلاته وموقعه – ومدى مساهمة ممثلي الشعب في تشكيل إرادة السلطة. ولننظر الآن مدى حضورهما في الممارسة السياسية في موريتانيا.

تمثل الأحزاب السياسية وعملية الاقتراع أهم الآليات التي تمارس من خلالها المشاركة السياسية في الدول الحديثة، حيث تتأثر المشاركة السياسية سلباً وإيجاباً بمدى تعدد الرؤى والخلفيات السياسية، واستعداد النظم الحاكمة لإفساح المجال لقيام أطر جموعية للتعبير عن هذه الأفكار، بل ولمحاولة الوصول إلى مركز القرار عن طريق العملية الانتخابية لوضع هذه الرؤى موضع التنفيذ، ذلك أن الحزب السياسي هو عبارة عن إطار تنضوي تحته مجموعة من الناشطين السياسيين الذين يهدفون – عادة – إلى الوصول إلى السلطة، بهدف تطبيق مشروع سياسي ما، بينما يمثل الاقتراع وسيلتهم إلى ذلك. ومن هنا يمكن القول إن معيار مساهمة المواطنين في العملية السياسية يتحقق وينتفي بتحقيق وانتفاء حرية تشكيل الأحزاب، وحرية الانضمام إليها، أما معيار مساهمة ممثلي الشعب في تشكيل إرادة السلطة، فيتحقق عندما يكون نظام الاقتراع من الشفافية بدرجة تجعله يعبر حقيقة عن إرادة الناخبين، وبالتالي يكون النواب^(٢٤) المنبثقين عن هذا الاقتراع، سواء برلمانيين، أو عمد، أو حتى رئيس الدولة، معبرين عن إرادة من اختارهم.

غير أننا وبالرجوع إلى التجربة الموريتانية، ومن خلال تأمل الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي، والممارسات التي درج عليها، يمكن أن نلاحظ غياب حرية تشكيل الأحزاب، والانضمام إليها، خاصة في الحقتين الأولى والوسطى من تاريخ البلاد، أي من ١٩٦٣ حتى ١٩٩٢، حيث ساد النظام العسكري، ونظام الحزب الواحد، بينما كان نظام

(٢١) لابيبار، السلطة السياسية، ص ٤٣.

(٢٢) مطيع، المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢٣) نقصد بالمؤسسة هنا «كل بنية اجتماعية منظمّة، مهمّتها القيام بوظيفة محدّدة، حسب قواعد مستقلة عن إرادة أعضاء الجماعة، ومتميّزة من علاقاتهم الاجتماعية العارضة»، انظر: لابيبار، المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٢٤) رفعاً للباس، نوّد التعريف هنا بالمقصود بالنواب، حيث تُطلق هذه الصفة على أيّ شخص يختار عن طريق الاقتراع لأداء مهمة ما، بغضّ النظر عن طبيعة هذه المهمة.

الاقتراع إما معطلاً - من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٦ - أو موجهاً إلى تحقيق وظيفة محددة، وهو ما يمكن معه القول إعمالاً للمنهج الاستدلالي، بانحسار مبدأ المشاركة لصالح التفرّد. ولعل ذلك ما جعل د. الشيخ المختار ولد حرمه ولد بيانه يقرر أن «الشعب الموريتاني... لم تتح له قط الفرصة الحقيقية في المشاركة في تسيير مصيره، واختيار القائمين على شأنه، والمساهمة في أي عمل وطني جاد»^(٢٥)، وهو كذلك ما جعل د. حماه الله ولد السالم يذهب إلى أبعد من ذلك حين اعتبر هذه المشاركة قد أطيح بها^(٢٦).

إذاً، وبعد هذا التحليل لمجمل المراحل المهمة من تاريخ النظم السياسية الموريتانية، صار بإمكاننا القول إن هذه النظم كانت أقرب إلى الشخصية والفردانية، منها إلى المشاركة وترسيخ الممارسة الديمقراطية، وهو ما كان له كبير الأثر في طبيعة سلوك المجتمع، وتعاطيه مع السلطة، بل وأكثر من ذلك، فقد تسببت هذه الشخصية / الفردانية في أزمة في شرعية النظام السياسي تأسست على منطق إقصاء الآخر، إما بتهميشه، أو - على أحسن تقدير - اختزاله إلى مجرد محل للتصرف □

(٢٥) الشيخ المختار ولد حرمه ولد بيانه، «لئلا تعود بلاد شنقيط إلى البلاد السائبة»، البداية (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)،
< <http://www.elbidaya.net/spip.php?article328> > .

(٢٦) ولد السالم، «هوامش على مقال صاحب المنارة».